

نحاس على القضاء إظهار مدى اختراق قواعد المعلومات في التحقيق مع العملاء

اللبنانية وأمنها وسلامتها بكل اجهزتها، لأن ما اقرفته اسرائيل ضد هذا القطاع شكل استباحة كاملاً لكل مقوماته سواء على المستوى الامني او الاقتصادي او السياسي او التقني او الفني». اضاف: «ان هذا القرار بالادانة الذي صدر عن اعلى هيئة دولية للاتصالات يشكل فرصة مهمة للبنان كي يقوم بالإجراءات اللازمة من اجل استكمال الخطوات التي تترجم الكيان الإسرائيلي على ما اقرفه بحق بلدنا».

واوضح أن «الحكومة اللبنانية عرّت عن موقفها في الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء واعلنت ان ما تحقق هو بمثابة انجاز»، معتبراً أن «الاستباحة والعدوان الاسرائيلي استهدفا قطاعاً حيوياً في لبنان واستهدفا جميع اللبنانيين. لم يستهدفا طرفاً محدداً لأن هذا القطاع تستخدمه اجهزة الدولة ويستخدمه جميع اللبنانيين وتاليًا هذا عدوان على كل لبنان. بالنسبة اليها تعتبر هذا الامر موقفاً رسمياً لبنانياً صدر عن الحكومة اللبنانية وهي حكومة الوحدة الوطنية وتضم كل الاطراف».

اشار وزير الاتصالات شربل نحاس الى انه «اذا كان القرار الظني سيبين على الاتصالات او أي اتهام آخر لابد ان يؤخذ في الاعتبار ان نظام الاتصالات في لبنان تعرض لخروق متكررة، وان صدقية هذا المستند يجب ان تكون محدودة بحسب التقدير الفعلي لمستوى هذه الخروقات»، معتبراً أن «على القضاء اللبناني ان يظهر مدى اختراق قواعد المعلومات والاتصالات بنتيجة التحقيق مع العملاء».

وقال نحاس بعد استقباله في مكتبه أمس، وفداً من كتلة «الوفاء للمقاومة» ضم النائب علي عمار وحسن فضل الله ونوار الساحلي، في حضور رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات بالإنابة عماد جب الله: «نحن فخورون باستحساناً على ادانة اسرائيل لخرقها نظام الاتصالات في لبنان، لكن القرار يستدعي متابعة على الصعد الخارجية والداخلية لكي نرتقي بنظام الاتصالات الى مستوى الفاعلية والحسانة، وهذا امران متلازمان لأن العجز الفني يسهل الاختراقات. كل ذلك بغرض الارتفاع بهذا القطاع لخدمة السلامة الوطنية وفي الوقت نفسه الاقتصاد والمستهلكين. وأنامل ان نسير في هذه الخطى بالسرعة التي يحتاجها لبنان كوطنه وكأفراد ومواطنين ومؤسسات».

من جهةه، قال فضل الله: «ثمننا الجهد الكبير الذي أنجاز من أجل اصدار قرار عن الاتحاد الدولي للاتصالات بإدانة اسرائيل على عدوانها على قطاع الاتصالات. هذا القرار هو انتصار دبلوماسي للبنان في مواجهة العدوانية الاسرائيلية ويشكل وثيقة دامغة تدل وتؤكد وتثبت ان اسرائيل اعتدت على هذا القطاع وتجسست عليه وتحكمت به وسيطرت عليه فنياً وتكنولوجياً. وتاليًا أحققت اضراراً بالغة بأمن هذا القطاع وسلامته وبحرية اللبنانيين جميعاً وسلامة انفسهم، وبحرية الدولة

الحص: إجراءات تصون قطاع الاتصالات

أعلن الرئيس سليم الحص باسم «منبر الوحدة الوطنية» ان العدو الإسرائيلي نفذ عملية اختراق فاضحة لنظم الاتصالات الخلوية والارضية في لبنان. وقال في بيان أمس: حسب ما أدى به الوزير شربل نحاس استطاعت اسرائيل منذ اليوم الثاني لحرب تموز ٢٠٠٦ التحكم بالمعلومات (البيانات) كاملة عبر شركة ALFA مشدداً على ان هذا الاختراق الخطير إنما ينمّ عن ان اسرائيل تهدّد أمن الاقتصاد الوطني وحتى الشخصي في بلدنا. ونحن اذ نستفطع ما حدث على هذا الصعيد، نهيب بالوزير شربل نحاس مواصلة الامساك بهذا الملف ومتابعته من أجل تحديد المسؤوليات ولماحقة المسؤولين نظراً لخطورة النتائج التي أسف عنها هذا الحادث، مع تأكيد ضرورة الحرص على لا يكرر مثل هذا الاختراق لشبكات الاتصالات باعتبار ما ينطوي عليه ذلك من تداعٍ على مصالح البلاد والعباد».

من جهة أخرى، التقى الحص، النائب السابق حسن يعقوب الذي قال بعد اللقاء: «من الواضح ان هناك ربطاً من خلال رسالة بان كي مون بين موضوع سلاح المقاومة وموضوع المحكمة الدولية والقرار الظني».

اضاف: «واضح لكل الشعب اللبناني وكل المراقبين في العالم العربي وكل العالم فحوى هذا القرار الظني، ومضمونه وبالتالي لا يستطيع أحد أن يفرق بين ما قدمه «ملييس» وما قدمه «بلمار» وبالتالي فنتائج «بلمار» سيكون شبيهاً بنتائج « ملييس»».